رأي

السلاح المنفلت وواجب الحكومة لحماية المواطن

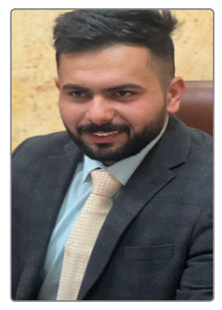

أحمد الجابري

خير ما نبتدأ به عمودنا الصحفي هذا قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):(لا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ؛ فَإِنَّه لا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ) .. وبودنا القول بأَنَ السلاح المنفلت في البلاد بات واحداً من أخطر المشكلات الأمنية لما له من تأثيرات كبيرة على الأمن المجتمعي وازاء هذا التحدّي الأمني لابد من وضع السلاح تحت سلطة الدولة. والشيء بالشيء يذكر وللأمانة نقول ايضاً بأن السيد رئيس الوزراء "محمد شياع السوداني" قد تعهد في بداية تشكيل الحكومة بانهاء ظاهرة "السلاح المنفلت" .. وتأتي تأكيدات الحكومة من منطلقات أساسية وجوهرية وفي مقدمتها أن السلاح المنفلت مظهر من مظاهر الخروج عن القانون أولاً وأن وجوده بيد من هبّ ودّب من شأنه أن يسبب قلقاً للسلطات الأمنية ويؤثر على السلم المجتمعي ثانياً كما أن وجود السلاح المنفلت من شأنه أن يكون اداة قاتلة في النزاعات العشائرية وما يترتب على ذلك من خسائر في الأرواح وهذا ماحاصل الآن بالفعل حيث يذهب العشرات اسبوعياً ضحايا للسلاح المنفلت .. صحيح أن ثمة عوامل واسباب قد ساعدت على انتشار السلاح بكل انواعه حتى لايكاد بيت عراقي يخلو من وجود قطعة سلاح لكن من غير الصحيح أن يبقى هذا السلاح خارج سيطرة الدولة واجهزتها الرسمية المكلفة اصلاً بحماية المواطن وتأمين حياة مستقرة بعيداً عن الخوف والترهيب وجعجعة السلاح .. وأملنا أن تشرع الدولة العراقية بحملات واسعة ومتعاقبة لجمع هذا السلاح من خلال عمليات استباقية كي تشعر المواطن بأن هناك دولة وأن لها هيبة وسطوة بوضع ضوابط صارمة لاقتناء هذا السلاح وفق اجازات رسمية .. ان دعوتنا لكبح جماح السلاح المنفلت كما قلنا تنطلق من اعتبارات فرض الأمن والقانون والأستقرار في المجتمع واملنا ان نجد صدىً طيباً لدعوتنا هذه لأن هدفنا هو حماية ارواح الناس واشعارهم بالطمأنينة والاستقرار. والله من وراء القصد.

هل يمكن للذكاءِ الاصطناعي أن يحل محل المحامين يومًا ما؟

ماجد الربيعي

يصارع أصحاب المهن القديمة على اختلافها من اجل البقاء امام الانفجار التكنولوجي الذي غزا العالم، وغير الكثير من ملامح الحياة السائدة آنذاك، فالعديد من المهن يطاردها الزوال إثر التطور التقني الذي أحدثته التكنولوجيا الجديدة والمبتكرة. الا ان هذا الزوال من غير الممكن ان يطال مهنة عرفها التاريخ وسميت بـ"مهنة العظماء"، وهي من أشق المهن وأكثرها إرهاقاً للعقل والجسد، لأن رسالتها هي تحقيق العدالة، من خلال الوقوف إلى جانب المظلوم والأخذ بنصرة الضعيف والكف عن الظلم، والدفاع عن شرف الأفراد وحياتهم وحرياتهم وأموالهم. فالمحامي يكرس نفسه لخدمة الجمهور دون أن يكون عبداً لأحد، وقديماً قالوا في مهنة المحاماة "إذا وازنت بين عمل القاضي وعمل المحامي فهما في مجرى واحد، هو العدالة والحق"، فعمل المحامي يتطلب البحث والابداع والتكوين ، والقاضي لديه كفة الميزان والترجيح. الا انه يمكن للتطور التكنولوجي ان يكون داعما لمهنة المحاماة فيرى البعض ان الذكاء الاصطناعي (AI) الذي يتمتع بالقدرة على إحداث ثورة في العديد من المهن، بما في ذلك مهنة المحاماة وأنه لن يؤدي إلا إلى تمكين المحامين ومساعدتهم في عملهم. بينما يتوقع بعض الخبراء أن الذكاء الاصطناعي سيحل محل المحامين في نهاية المطاف.

إن مستقبل مهنة المحاماة هو موضوع اثار الكثير من الجدل، حيث يتوقع البعض أن التقدم في الذكاء الاصطناعي يمكن أن يجعل المحامين في نهاية المطاف عفا عليهم الزمن. لان الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على اكمال العديد من المهام التي يؤديها المحامون حاليا، ويرى البعض انه من غير المرجح أن يحل تماما محل الحاجة إلى الخبرة البشرية في المجال القانوني، بل العكس من ذلك من الممكن استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل المحامين في أدوات البحث القانوني. حيث تستخدم هذه الأدوات خوارزميات التعلم الآلي لتحليل كميات كبيرة من البيانات القانونية وتوفير المعلومات ذات الصلة للمحامين، مما يسمح لهم بإجراء الأبحاث بشكل أكثر كفاءة. ويمكن أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي لصياغة المستندات، مثل العقود واللوائح القانونية.

ومع ذلك، لا يمكن للذكاء الاصطناعي انجاز العديد من جوانب مهنة المحاماة بسهولة. على سبيل المثال، لا يستطيع الذكاء الاصطناعي تقديم المشورة القانونية أو تمثيل العملاء في المحكمة. كما أنها تفتقر إلى القدرة على فهم وتطبيق الفروق الدقيقة والتعقيدات في القانون، الأمر الذي يتطلب فهمًا شاملاً للمبادئ القانونية والقدرة على التفكير النقدي. بالإضافة إلى ذلك، هناك اعتبارات أخلاقية يجب مراعاتها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة. إن جودة أنظمة الذكاء الاصطناعي تكون جيدة بقدر جودة البيانات التي يتم تدريبها عليها، وهناك خطر التحيز إذا لم تكن البيانات متنوعة وممثلة. وقد يكون لذلك عواقب وخيمة، خاصة في مجالات مثل القانون الجنائي، حيث تكون حرية الشخص على المحك.

وفي نهاية المطاف، من المرجح أن يعمل الذكاء الاصطناعي على زيادة عدد المحامين بدلاً من استبدالهم. على الرغم من أنها قد تكون قادرة على التعامل مع مهام معينة بشكل أكثر كفاءة، إلا أن الخبرة البشرية ستكون مطلوبة دائمًا في المجال القانوني. سيحتاج المحامون إلى التكيف مع المشهد المتغير وتعلم العمل جنبًا إلى جنب مع الذكاء الاصطناعي من أجل الحفاظ على قدرتهم التنافسية في السوق. ومع سيطرة الذكاء الاصطناعي على الساحة القانونية، قد يحتاج المحامون إلى تكييف دورهم والتركيز على المهام التي تتطلب الخبرة البشرية والحكم. يمكن أن يشمل ذلك تمثيل العملاء في المحكمة، وتقديم المشورة القانونية والتعامل مع القضايا القانونية المعقدة التي تتطلب فهمًا شاملاً للقانون. وقد يحتاج المحامون أيضًا إلى أن يصبحوا أكثر كفاءة في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي ودمجها في سير عملهم. وفي حين يخشى البعض من أن الذكاء الاصطناعي سيجعل الخدمات القانونية أكثر تكلفة أو يتعذر الوصول إليها، إلا أن هناك أيضًا إمكانية لتحسين الوصول إلى العدالة.

على سبيل المثال، يمكن لأدوات البحث القانوني المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن تسهل على المتقاضين الذين يمثلون أنفسهم الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها، ويمكن أن تساعد صياغة المستندات الآلية في خفض تكلفة الخدمات القانونية. كما هو الحال مع أي تقنية، كما ان هناك اعتبارات أخلاقية يجب مراعاتها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة. وتشمل هذه قضايا مثل تحيز أنظمة الذكاء الاصطناعي، وإمكانية اتخاذ الذكاء الاصطناعي قرارات لا تتماشى مع المبادئ الأخلاقية، والتأثير على التوظيف في المجال القانوني. سيكون من المهم لمهنة المحاماة معالجة هذه القضايا الأخلاقية مع تزايد انتشار الذكاء الاصطناعي.

ومع تزايد انتشار الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، فمن المرجح أن يتكيف التعليم القانوني من أجل إعداد المحامين لهذا المشهد المتغير. ويمكن أن يشمل ذلك التركيز بشكل أكبر على تعليم الطلاب كيفية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي ودمجها في عملهم، بالإضافة إلى التدريب على الاعتبارات الأخلاقية وأهمية الحكم البشري في تصميم مهنة المحاماة. في حين أنه من غير المرجح أن يحل الذكاء الاصطناعي محل المحامين بشكل كامل، إلا أنه لديه القدرة على إحداث تحول جذري في الصناعة القانونية. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تبسيط العمليات القانونية وجعلها أكثر كفاءة، مما قد يؤدي إلى توفير التكاليف للعملاء. ويمكن أن يساعد أيضًا في تخفيف العبء الواقع على المحامين من خلال انجاز مهام معينة، مما يسمح لهم بالتركيز على أعمال أكثر تعقيدًا وذات قيمة مضافة عالي.

المدير المفوض لشركة المسلة الدولية

إضاءات قانونية

تشريع قانون الاحزاب السياسية

المحامي ماجد الحسناوي

بقى امر سلطة الأئتلاف المؤقته المنحلة رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ قانون الاحزاب والهيئات السياسية ساري المفعول منذ اجراء انتخابات الجمعية الوطنية عام ٢٠٠٥ ولغاية اجراء انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٤ بسبب عدم تشريع قانون خاص بالاحزاب على الرغم من اعداد مشروع لقانون وايداعه لدى مجلس النواب ونص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ من المادة ٣٩ على حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية او الانضمام اليها مكفوله وينظم ذلك بقانون ومن الجدير بالذكر ان مشروع القانون اعلاه لم ينص على الغاء القوانين النافذة ذات الصلة بالاحزاب وانما علق فقط العمل باي حكم من احكام القوانين التي تعارض الامر وشهد العراق مزيدا من الارباك في العملية السياسية بسبب التاخر في تشريع قانون الاحزاب المادة ٣٩ من الدستور العراقي وان الوضع السياسي العراقي الحالي فرض وجود قانون الاحزاب ينظم عملها ويعد ضرورة ملحة لتحسين المبادئ التي وضعها الدستور وبقيت الحياة السياسية منذ ٢٠٠٣ غير خاضعة لتشريع يخص الاحزاب مما اثر سلبا على الواقع المجتمعي والاحزاب السياسية في كل دول العالم تسعى للوصول الى السلطة من خلال الثورات والانقلابات او عن طريق صناديق الاقتراع عبر المشاركة في الانتخابات واذا افترضنا ان جميع الاحزاب العراقية الموجودة في الساحة تؤمن بالخيار الديمقراطي ولذا يفترض عليها ممارسة الاليات الديمقراطية داخل تنظيمها الحزبي من خلال انتخابات اعضائها في كوادر الحزب المختلفة والاتفاق على الترشيح بصورة ديمقراطية داخل الحزب لخوض الانتخابات البرلمانية او مستوى الاقاليم والمحافظات وجميع ذلك يخضع لقانون الاحزاب وهذا القانون يسن مشروعيتها للعمل السياسي ويراقب عملها ويفرض عقوبات لمخالفتها وان اغلب قوانين الاحزاب في العالم عدم الاعتراف باي حزب سياسي يؤسس على اساس عشائري او ديني او تميزي او مخالف لحقوق الانسان وهناك دول تقوم بتمويل الاحزاب السياسية من ميزانية الدولة وبدون هذا القانون تظهر عدة طرق لدخول الاموال وان الامر رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ من قانون الاحزاب والهيئات السياسية لم يكن كافيا لسد الفراغ الذي يعاني منه التشريع العراقي واصبح سن قانون متكامل للاحزاب السياسية يغطي كافة المسائل العالقة ويقدم حلولا لمشاكل متعددة ويجوز للمفوضية ان تصدر لوائح تنظيمية بهذا الشأن تتعلق بالكشف عن المعاملات المالية وتم تشريع قانون الاحزاب الجديد لسنة ٢٠١٥ ويعتبر من عناصر الاطار القانوني لاي انتخابات ويكون نافذا بعد مضي ٦٠ يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفقا للمادة ٦١ من القانون .

وفد التجمع الثقافي الاكاديمي يقوم بجولة في محافظة ميسان

متابعة/ البينة الجديدة

بدعوة من محافظ ميسان الاستاذ (علي دواي) قام وفد التجمع الثقافي الاكاديمي بزيارة الى المحافظة برئاسة د/عباس عبدالحسين بتاريخ ٨/٢٢ الثلاثاء ولمدة ثلاثة ايام. حيث اجرى الوفد جولات ميدانية للتعرف على أداء الدوائر الخدمية كدائرة المرور ورئاسة جامعة ميسان ومحكمة الاستئناف ومديرية شرطة شؤون العشائر ومستشفى الحكيم التعليمي وزيارة المشاريع المنفذة والمشاريع التي يجري العمل فيها كمشروع المجمع التربوي ومشروع بناية الكلية الهندسية الكيمياوية. واختتم الوفد جولته مع السيد المحافظ ووجدنا لديه الهمة والارادة لتحقيق الافضل لخدمة المجتمع الميساني بالرغم من التحديات كالتهديدات العشائرية والمركزية واللامركزية والتخصيصات المالية وتأخر اقرار الموازنه الا انه بتماسك مجتمع ميسان ومحبة وألفة بين المسيحي والمسلم والصابئي وكلهم ينشدون المودة وهناك متحف سيفتتح قريبا لميسان الحضارة وتأهيل المعابد والكنائس واكساء الطرق وتعبيدها وايصال الماء الى القرى والارياف ودائما المسؤول الميداني اكثر انتاجية من المكتبي وانه يتابع المشاريع ونسب الانجاز بعيدا عن الاعلام السلبي والمحرض الذي لا يريد للمحافظة النمو وشاهدنا هناك منجزات على الارض وحملة اعمار كبيرة.

انتخابات مجالس المحافظات – الرفض الشعبى ومكاسب السياسيين

نهاد الحديثي

بعد حركة امتداد, اعلن ائتلاف الوطنية بزعامة اياد علاوي,, عدم المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة وذلك لما اعتبره "تضامناً مع مطالب الشعب العراقي". عادا تلك المجالس بأنها "حلقة زائدة وبابا من ابواب الفساد, وقال الائتلاف أن في مقدمة المطالب التي تحققت هي الغاء مجالس المحافظات وسد باب من أبواب الفساد والمناورات المشبوهة وتحقق هذا المطلب بدماء الشهداء والجرحى, وأكد البيان, اننا نؤمن, بأن هذه المجالس هي حلقة زائدة في تركيبة الدولة وهي باب من ابواب الاستحواذ على مقدرات الشعب, ولكننا اردنا الاشتراك بالانتخابات كونها مجالس خدمية وعدلنا عن رأينا في الاشتراك بها بعد اتخذنا قرارا نحن وحلفاؤنا بعدم المشاركة ذلك ان حالة الفساد والنفوذ الاجنبي لاتزال مخيمة على أجواء الانتخابات اضافةً الى المال السياسي الذي لا يزال لاعباً كبيراً واساسياً في العملية الانتخابية والديمقراطية الزائفة ,واشار إلى أن العودة الى الانتخابات بشكلها القديم ماهو إلا التفاف على مطالب شعبنا الكريم وثوار تشرين التي هي مطالب الشعب العراقي, والتي يحاول دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني تحقيقها لكن قوى الفساد والاعراف اقوى من إرادته,, وأضاف, من هنا جاء دعمنا لانتفاضة تشرين السلمية, وصولاً الى الاستقالة من مجلس النواب, وشبابها الابطال الذين قدموا على مذبح الحرية, وفي سبيلها, مئات الشهداء وعشرات الآف الجرحى والمعاقين معبرين عن ارادة الشعب في محاربة الفساد, والانتفاض على دكتاتورية الاحزاب والاحتلال, ورفع شعارات محددة تتعلق بالبحث عن وطن ودولة المواطنة التي تقوم على العدل والمساواة , ولفت الى ان مجالس المحافظات هي ممارسة ديمقراطية تعبر عن اسهام الشعب في ادارة شؤونه ونحن نؤيدها من هذا الباب, ولكن استغلالها من قبل قوى ومافيات الفساد جعلنا على يقين بأن الوقت غير مناسب الان لاعادة احيائها بعد ان سحقتها ثورة المحتجين السلميين, واننا نعاهد شعبنا الكريم سنبقى كما كنا في طليعة المعبرين عن امانه وتطلعاته في حياة حرة كريمة, ليحيا المواطن العراقي في وطن متكامل ومواطنة متساوية وعادلة من دون وجود اقليات ومحاصصة وطائفية سياسية ويذكر انه اكثر من ١٠ قوائم انتخابية يمكن ان ينطبق عليها وصف "احزاب ظل"، من بينها تجمع جديد يعتقد بانه تابع لرئيس الحكومة. ويقود الاحزاب البديلة وزراء ونواب وقادة فصائل بعضهم يعيد الدور للمرة الثانية بعد ان لعبه في انتخابات البرلمان الاخيرة, ومن المقرر ان يشارك نحو ٣٠٠ حزب و٥٠ ائتلافا في الانتخابات المحلية التي يفترض اجراؤها في ١٨ كانون الاول المقبل, وبحسب مفوضية الانتخابات فقد بلغ عدد المرشحين المسجلين للمشاركة بالانتخابات " ٣٤٨ مرشحاً,, وكشفت مفوضية الانتخابات عن أرقام كبيرة للتيارات المشاركة في الانتخابات المحلية نسبة الى الانتخابات السابقة, وصلت الى "٥٠ تحالفا" ونحو ٥٠٠ حزب. وبحسب المفوضية ان "١٩٨ حزبا" سيخوضون الانتخابات منفردين دون التحالفات, فيما التحالفات ستضم بداخلها " ٢٩١ حزبا". ورغم انتهاء مهلة تسجيل التحالفات.

يشكل المال السياسي العلامة الفارقة في كل انتخابات تقام في العراق الذي يستعد لإجراء انتخابات مجالس المحافظات (ما عدا محافظات إقليم كردستان العراق) في الـ١٨ من (كانون الأول) المقبل, وستكون هذه أول انتخابات تجري منذ (نيسان) ٢٠١٣, إذ تملك مجالس المحافظات صلاحيات واسعة,,ويقوم عشرات من المرشحين في سباق لانتخابات والمدعومين من القوى والأحزاب السياسية المسيطرة على النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ بصرف مبالغ طائلة قبيل إجراء الانتخابات لكسب مزيد من الأصوات,, ويحذر متخصصون في الشأن السياسي العراقي من خطورة استخدام المال السياسي في انتخابات مجالس المحافظات, مؤكدين بأنه سبب رئيس في خراب العراق, مشددين على ضرورة الحد من تدخل المال الفاسد في الانتخابات لنحظى بانتخابات نزيهة, موضحين أن القوى الناشئة غير قادرة وليس في استطاعتها مجاراة المال السياسي الذي تمتلكه الأحزاب والكتل السياسية المشكلة للنظام بعد ٢٠٠٣ ويرى محللون سياسيون انه توجد تحذيرات برلمانية من المال السياسي في انتخابات مجالس المحافظات لم تكن جديدة لأن المال السياسي بات يستخدم بشكل كبير, معتقداً بأن ظاهرة استخدام المال العام تشهد لأغراض سياسية تصاعداً واضحاً قبيل الانتخابات المحلية, التي ستسفر عن اختيار حكومات محلية في ١٥ من المحافظات العراقية, وهو أمر يكون من خلال "سرقات تجري في الوزارات وأقروا ان المال السياسي سبب رئيس في خراب العراق, ويرى أنه لم يرد في أي قانون متعلق بالعملية الانتخابية نص حول تحديد سقف للدعاية الانتخابية, لكي تلزم المفوضية المرشح بذلك, وعبروا عن أسفهم حول قانون الأحزاب على رغم أنه يخضع لضوابط وموارد الأموال والتمويل واستخدام موارد الدولة ونفوذها, كل هذه الأمور تتابع, لكن معظم السياسيين في العراق الآن أثرياء بشكل فاحش وكبير على رغم أنهم لم يكونوا أثرياء قبل ٢٠٠٣, والقانون لا يحاسبهم, متسائلاً كيف يلزمهم القانون في الدعاية الانتخابية؟

أثارت الدعوة إلى إعادة مجالس المحافظات جدلاً واسعًا بين الرافضين لعودتها وبين المؤيدين لها, فرغم وجود قناعة سياسية بأنّ مجالس المحافظات "فشلت بالعراق-- فهناك إصرار من قبل أغلب القوى السياسية، إلى عودتها بالرغم من الرفض الشعبي لها، بحجة إنها مادة دستورية وإنّ الاستمرار بتجميدها من قبل مجلس النواب في دورته السابقة، يعد مخالفة دستورية واضرارًا بالنظام اللامركزي، وتفرد المحافظين في إدارة المحافظات,, الدعوة إلى حل هذه المجالس وإنهاء وجودها، كان من أبرز مطالب الاحتجاجات الشعبية في تشرين عام ٢٠١٩، وقد تجاوب البرلمان العراقي في حينها عن طريق إصداره قراراً بوقف عمل تلك المجالس، وجميع التشكيلات المحلية المتصلة بها، غير أنّ هذا لم يمنع أعضاءها من تقديم طعن أمام المحكمة الاتحادية بهذا القرار. ويرى البعض أنّ سبب الرفض لها تمثل بنقل نظام المحاصصة من الوزارات إلى المحافظات، التي أصبحت موردا للمكاتب الاقتصادية للأحزاب, أضعاف جودة تقديم الخدمات للمواطنين و عرقلة الكثير من المشاريع الاستثمارية والخدمية وتكريس النزاعات والصراعات السياسية داخل المحافظات,, هدر المال العام بشكل كبير على المشاريع الوهمية, كما يعتقد الكثيرون أنّ المحافظات استطاعت في فترة وجيزة وبأموال محدودة، أن تقدم منجزات في المجال الخدمي أفضل بكثير ممّا كانت عليه مع وجود تلك المجالس. فضلا عن ذلك فإنّ الإصرار على عودتها، هو استفزاز وتحدٍ لإرادة غالبية الشعب العراقي، الذي عبّر ولا يزال يعبر عن رفضه لها. كما نعتقد أنّها ستكون بوابة لمكاسب اقتصادية لتلك القوى المطالب بعودتها—من هنا أنطلقت تصريحات رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني مؤكدا أن الفاسدين يتربصون لسرقة المال العام ويجب التصدي لهم. إذ أشار إلى أن هناك مجموعة من الفاسدين تنتظر الانقضاض على التخصيصات المالية كما فعلت مع الموازنات الانفجارية للدولة سابقا، وهم من يتحدثون عن العفة ومكافحة الفساد لكنهم فاسدون، محذراً من غايات لهم لغرض الحصول على مزيد من الأصوات في الانتخابات المقبلة